التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية نتيجة تحرير الخدمات المالية

أ/ يايسي إلياس [2]

ملخص:

إن الهدف الذي تمحورت حوله هذه الدراسة هو بيان الآثار التي يمكن أن تلحق بالقطاع المصرفي والبنوك الإسلامية من جراء تطبيق اتفاقية الخدمات المالية، وبيان كيفية مواجهة التغيرات في الأسواق المالية الناتجة عن الاتفاقية.

ولذلك تطرقنا أولا إلى عرض لأهداف ونطاق وكيفية تحرير الخدمات المالية من خلال الاتفاقية ثم المحددات ومجال عمل البنوك الإسلامية، قبل أن نتنقل لدراسة آثار الاتفاقية على القطاع المصرفي من خلال نطاقين:

- الآثار التي ستتعرض لها البنوك الإسلامية مثلها مثل باقي البنوك في القطاع المصرفي.
- الآثار التي يمكن أن تحيق بالبنوك الإسلامية خاصة.

وفي الأخير حاولنا إعطاء الحلول والسبل المثلى لكيفية مواجهة تحرير الخدمات المالية بالنسبة للقطاع المصرفي بصفة عامة والبنوك الإسلامية خاصة.

[1] أستاذ مساعد "أ" بجامعة الجزائر 3

أولا : الخدمات المالية بين التحرير و نتائج المفاوضات

من أبرز التطورات الاقتصادية المعاصرة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) والتي انبثقت عن جولة أورجواي والتي تضطلع بتنفيذها منظمة التجارة العالمية (WTO) وتهدف هذه الاتفاقية إلى إزالة القيود التي تعيق انسياب تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء، وقد ألحق بهذه الاتفاقية ملحقا خاصا بتحرير الخدمات المالية، وبالطبع فإن هذا التحرير للخدمات المالية سيؤثر على القطاع المصرفي في الدول النامية، وخاصة أن هذا القطاع في أغلب الدول النامية تحكمه العديد من القوانين واللوائح التي تضع قيودا على التواجد الأجنبي بالأسواق المالية.

ويحظى قطاع الخدمات المالية في أية دولة بأهمية كبيرة، وترجع تلك الأهمية لما يقوم به هذا القطاع من تعبئة للمدخرات واستخدامها في العديد من الاستخدامات الاستثمارية، وتزداد أهمية هذا القطاع كلما تطور المجتمع وأصبح يعتمد على الأشكال المختلفة للنقود في تعاملاته، لذلك كان من الضروري أن تضع الدول العديد من التنظيمات والسياسات والوسائل الرقابية لضمان سلامة عملياته.

ففي أغلب الدول النامية القطاع المصرفي هو المسيطر على سوق المال، بسبب غياب أسواق الأوراق المالية في هذه الدول، وكان القطاع المصرفي يخضع للسياسة الحكومية حيث تحدد الحكومة بقرارات إدارية أسعار وحجم الائتمان.

ونتيجة لإتباع سياسة التحرير المالي في الدول النامية، فلقد أقدمت الحكومات التي اتبعت هذه السياسة على إلغاء القيود الصريحة على تسعير وتخصيص الائتمان، وكذلك تركت تحديد سعر الصرف لقوى السوق، ثم مع اتفاقية تحرير الخدمات سيتم إلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال بين الدول والسماح للبنوك الأجنبية بالعمل في الأسواق المحلية على أن تلقى نفس معاملة البنوك المحلية.

ورغم أن البنوك الإسلامية هي جزء من القطاع المصرفي إلا أنها تعد نظاما موازيا للبنوك التقليدية الرأسمالية، ولهذه البنوك الإسلامية المحددات الشرعية التي تحكم عملها ومجالات النشاط التي

تختلف فيها عن البنوك الرأسمالية، وبالطبع فإنها ستتأثر كما تتأثر البنوك الرأسمالية بتطبيق اتفاقية الخدمات المالية، وتزداد الآثار التي تتعرض لها في المجالات التي تختلف فيها عن البنوك الرأسمالية.

أما عن كيفية تحرير تجارة الخدمات، فيتم ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول مورد الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية، وخفض مستوى التمييز بينهم وبين الموردين المحليين. ويمكن حصر اتفاقية الخدمات المالية في:

- النفاذ إلى الأسواق[1]: من خلال إزالة القيود التي تعيق استخدام تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء.
- معاملة الدولة الأولى بالرعاية[2]: ويقصد بذلك أن تمنح الدولة المزايا التي تمنحها لدولة لباقي الدول.
- المعاملة الوطنية [3]: ويكمن ذلك في ذلك حصول الشركات الأجنبية على نفس المعاملة التي تلقاها الشركات الوطنية.
- الشفافية [4]: نشر جميع الأنظمة والقوانين والقرارات الخاصة بتجارة الخدمات، وإنشاء ما يسمى "نقطة الاستعلام" لتوفير كافة المعلومات التي يطلبها المستثمرين الأجانب.

نتائج مفاوضات الخدمات المالية:

اختتمت مفاوضات الخدمات المالية في الثاني عشر من ديسمبر 1997 في منظمة التجارة العالمية، وأسفرت هذه المفاوضات عن 56 جدولا من الالتزامات الخاصة التي تمثل التزامات سبعين دولة

[1] للإطلاع أكثر حول الموضوع إرجع إلى : رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2007 ، ص ص 597-580

[2] للإطلاع أكثر حول الموضوع إرجع إلى : بهاجيراث لال داس تعريب : أحمد يوسف الشحات ، مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2006 ، ص ص 37-42

[3] مرجع أعلاه ص ص 43-46

[4] للإطلاع أكثر حول الموضوع إرجع إلى : نبيل حشاد ، الجات و منظمة التجارة العالمية – أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي – النسر الذهبي للطباعة ، 1996 ، ص ص 52-53

عضوا في منظمة التجارة العالمية، كما أسفرت عن 16 قائمة استثنائية تمثل التعديلات التي أدخلت عليها 16 عضوا بشأن "الدولة الأولى بالرعاية". ليبدأ سريان الاتفاقية من أول مارس 1999[1].

وهكذا تم التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن فتح قطاعات الخدمات المالية التي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، ويغطى الاتفاق أكثر من 95% من التجارة في القطاعات المصرفية والتأمينية والأوراق المالية والمعلومات المالية. [2]

- محتوى اتفاقية الخدمات المالية و كيفية تحرير تجارتها:

احتوى الملحق الخاص بالخدمات المالية على العنصرين التاليين:[3]

- خدمات التأمين والخدمات ذات العلاقة بالتأمين
- الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية

يقصد بتحرير التجارة الدولية في الخدمات أن يتم تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات، بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات، بعد أن كانت المفاوضات السابقة يقتصر العمل فيها على تجارة السلع فقط.

ومن العقبات التي تمنع وصول الموردين الأجانب إلى السوق المحلية والتي ينبغي العمل على إزالتها:

- حظر الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات أو وضع قيود على حرية الحركة أمام الشركات الأجنبية.
- منع فتح فروع الشركات الأجنبية أو تقديم خدماتها في مناطق جغرافية معينة.
- السماح فقط بالمشروعات المشتركة وتحديد حصة لا يتعداها الشريك الأجنبي في الملكية.

---

[1] نعوش صباح (تصفحت في 27 ديسمبر 2004) موقع انترنيت: مؤتمر الدوحة.. الأهداف والنتائج [على الخط] العنوان:
URL : http:// www.aljazeera.net

[2] www.wto.org/ Press Relases/Press/86 15 December 1997.
The Successful Conclusion of the WTO Financial Services Negotiations.

[3] للإطلاع أكثر حول الموضوع إرجع إلى : رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سبق ذكره ص ص 249-258

– منع التمييز بين الموردين الأجانب والمحليين و ذلك في الحصول على حوافز الاستثمار، أو الامتيازات الضريبية ، والقواعد المنظمة للتحويلات نحو الخارجية.

ثانيا : آثار اتفاقية تحرير الخدمات المالية على القطاع المصرفي.

لقد كان القطاع المصرفي في الدول النامية العامل الرئيسي و المسيطر الوحيد على سوق رأس المال، حيث لم تشهد أسواق الأوراق المالية في الدول السالفة الذكر النور بسبب عدم مولدها في بعضها و ضعف مردودها في البعض الآخر ، وكان القطاع المصرفي يخضع للسياسة الحكومية حيث تحدد الحكومة بقرارات إدارية أسعار وحجم الائتمان.

ونتيجة العولمة المالية و تسارع الدول في الركض للركب بما يناسب و يتماشى و متطلبات هذه العولمة، إتبعت بعض الدول النامية سياسة التحرير المالي فأقدمت على إلغاء القيود الصريحة على تسعير الائتمان، وأقدمت دول نامية أخرى على تركت تحديد سعر الصرف لميكانيزم السوق (العرض والطلب). فمع اتفاقية الخدمات المالية سيتم إلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال بين الدول، والسماح للبنوك الأجنبية بالعمل في الأسواق المحلية، على أن تلقى نفس معاملة البنوك الوطنية.

من أهم أهداف الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات حرية الدخول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، وبالنسبة للخدمات المالية فإن ذلك يعني السماح للبنوك الأجنبية بتقديم خدماتها في السوق المحلي عن طريق فتح فروع لها في مختلف بلدان العالم . و يمكن سرد أهم الآثار المرتبطة بتحرير الخدمات المالية على القطاع المصرفي في ما يلي [1]:

– غلق الأسواق أمام المنافسين الأجانب، يؤدي إلى ضعف المنافسة بين البنوك المحلية، و الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض كفاءة المؤسسات المالية.

[1] للإطلاع أكثر حول الموضوع إرجع إلى : - إبراهيم العيسوي ، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، 2001

– تلجأ بعض البنوك من جراء انعدام المنافسة إلى زيادة أسعار الفائدة الذي ينعكس سلبا على الاستثمار.

– إن المنافسة تؤدي إلى توفير خدمة أفضل للمتعاملين، وأسعار فائدة أقل بالنسبة للمقترضين.

– إن مبدأ تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية يدعوا بإزالة الرقابة على الصرف الأجنبي وكذلك تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات.

– إن اقتحام البنوك الأجنبية لأسواق الدول النامية يجعل البنوك المحلية تراجع سياستها في التوظيف و تحسين جودة الأداء و العمل وتقديم أجور معبرة عن كفاءة اليد العاملة المتخصصة و الماهرة في مجال المعاملات المالية و ذلك لتفادي هروب هذه الكفاءات إلى الجهة التي تدفع أكثر.

– البنوك متعددة الجنسيات لها من القدرة في فرض سياستها على الواقع الاقتصادي ولا تستطيع حكومات الدول النامية السيطرة عليها.

– تسهيل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والتهرب الضريبي.

– صعوبة تنفيذ سياسات الرقابة على الائتمان التي تفرضها السلطات المركزية.

– سيطرة فروع البنوك الأجنبية على السوق وتضاؤل دور البنوك المحلية ، وذلك بما تقدمه من أسعار مميزة للخدمات وللودائع والقروض عما تقدمه البنوك المحلية.

– البنك الأجنبي قد يخسر في الأجل القصير في دولة ما ليستفيد بعد ذلك على المدى الطويل. وهو بذلك يؤثر على ميزان مدفوعات الدول المستقبلة جراء تحويل الأرباح إلى الخارج.

– تحرير الخدمات المالية قد فتح المجال أمام حرية دخول بنوك إلى الدول أعضاء ضمن الاتفاقية، وهو ما يؤدي إلى تعظيم ربح البنوك المتعددة الجنسية والبنوك الكبيرة . فإن فتح سوق الخدمات المالية سيؤدي إلى سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات الكفاءة العالية والقدرات المالية الهائلة على نظيرتها من الدول المحلية.

- لا يمكن لبنوك الدول النامية فتح فروع في أسواق الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى ضعف أصولها وقدراتها المالية مقارنة بالبنوك الدولية. و عدم قدرة المصارف المحلية المقاومة أمام البنوك العالمية العملاقة و ذات الخبرة العالية.

- الاعتماد على الاقتراض بالعملات الصعبة يؤدي إلى زيادة مشاكل الدول النامية التي تعاني من انخفاض في قيمة عملاتها.

- تسعى الدول المتقدمة إلى إقتحام أسواق الدول النامية للعمل فيها بعد أن وصلت أسواقها المحلية لدرجة من التشبع في الوقت الذي تسعى الدول النامية إلى المزيد من الأموال الأجنبية من خلال الاستثمارات الأجنبية لتساهم في دفع عجلة التنمية ولا تهتم بفرص النفاذ إلى أسواق المالية للدول المتقدمة لضعف قدرات مؤسساتها المالية على المنافسة.

- تخوف الكثير من الدول النامية من دخول المؤسسات الأجنبية إلى تغيير أوليات التمويل بشكل يتعارض مع الأهداف المسطرة داخل البلاد.

- يتضاءل دور الدولة في الرقابة و السيطرة على السياسة النقدية ، حيث يتم توجيه الائتمان لقطاع التجارة أكثر من القطاعات الاقتصادية الأخرى سعيا وراء الربح وبذلك يحدث تعارض بين المصلحة الخاصة للبنك والمصلحة العامة للدولة.

- ينتج عن تواجد البنوك الأجنبية في الدول النامية زيادة حجم الاستثمارات الافتراضية والناتجة عن رؤوس أموال وهمية، إلا أنه على المدى الطويل سنجد أن هذه البنوك الأجنبية سيكون أغلب أعمالها من ودائع المواطنين، وقد تجد أن الأكثر ربحية لها هو توظيف هذه الأموال خارج حدود الدولة، مما يؤدي إلى حرمان المجتمع من إمكانية استخدام هذه الودائع في التنمية الاقتصادية المحلية.

ثالثا : أثر اتفاقية الخدمات المالية على البنوك الإسلامية

إن المصارف الإسلامية ونتيجة لتحرير الخدمات المالية، مثلها مثل المصارف التقليدية في الدول النامية ستواجه تحديا كبيرا من المصارف العالمية التي ستسعى إلى دخول هذه الأسواق، لذلك على هذه المصارف أن تطور من مستوى الخدمات التي تقدمها لعملائها وأسعارها، ويطرح في هذا المجال قضية حجم المصارف ونوعية أصولها حتى تتلاءم مع متطلبات ومعايير لجنة بازل[1]، لأنه سيكون من الصعب أمام المؤسسات الصغيرة أن تبقى في المنافسة أمام المؤسسات الكبيرة والتي تكونت من خلال التكتلات الاقتصادية.

لم يرد ذكر البنوك الإسلامية على مستوى اتفاقية الخدمات المالية ، ويرجع ذلك إلى أن الاتفاقية تعرضت بالذكر إلى البنوك والمؤسسات المالية بوجه عام كأحد أشكال الخدمات التي تسعى اتفاقية تحرير الخدمات المالية إلى تحريرها، وبالتالي فالعالم الغربي لم يولي اهتمام خاص للبنوك الإسلامية لصغر حجمها و ضعف مكانتها في الاقتصاد العالمي[2].

- البنوك الدولية و الحاجة إلى التعامل بالمعاملات الإسلامية (غير ربوية):

إن المودعين بالبنوك الإسلامية هم عملاء متميزون، حيث أنهم من اللذين يرفضون التعامل بالفائدة(الربا)، وبالتالي يبحثون عن البنوك الإسلامية لإيداع أموالهم، ومن هنا كانت البنوك الإسلامية تستقطب العملاء ذوي الوعي الديني، الذين يعلمون و مقتنعون بعدم جواز التعامل مع البنوك الربوية التقليدية.

[1] جولة جديدة للمفاوضات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - تقرير أعده وفد الإمارات عن نتائج مؤتمر الدوحة - مجلة اقتصاد أبو ظبي - المؤسسة الوطنية للتغليف والطباعة - العدد 355 - جانفي 2002.

[2] حسن العالي:"البنوك الإسلامية وتحديات التحرير المالي، 13 ذو الحجة /1421 " /www.islamq.com/-

فبعد تحرير الخدمات المالية، اتجهت أنظار و أفكار البنوك الدولية في دراسة معمقة لكيفية التعامل مع هذه النوعية من العملاء(المسلمين)، فهي ستسعى إلى فتح فروع للمعاملات الإسلامية، وقد بدأ سيتي بنك هذه المحاولة بفتح فرع خاص للمعاملات الإسلامية في البحرين، وقد اتسعت رقعة ومجال تطبيق هذا النموذج ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008)، ومن هنا يأتي التحدي أمام البنوك الإسلامية، حيث أن المودعين سيجدون عدة بنوك تعلن عن نفسها بأنها تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، أي بنوك غير ربوية وبالتالي يمكن للمودع أن يختار البنك صاحب أفضل خدمة وأكبر عائد، وهذا يمثل تحديا قويا أما البنوك الإسلامية في كيفية الاحتفاظ بالمتعاملين وزيادة أعدادهم و الحفاظ على ولائهم دون الهروب إلى الفروع غير الربوية للبنوك الأجنبية.

فالاستثمار في البنوك الإسلامية يتطلب نوعا خاص يتماشى و الشريعة الإسلامية مثل نظام المرابحة والمشاركة و المضاربة، فمحاولة فرض هامش ربح أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق يقلل الثقة في التعامل وقد يدفع المتعاملين إلى التحول من البنوك الإسلامية للبنوك التقليدية[1].

أما بالنسبة لنظام المشاركة، فإنه من الممكن زيادة نسب المشاركات وهو يتفق مع ما تهدف إليه البنوك الإسلامية، وبالتالي فإن تحرير الخدمات المالية يمكن أن يكون حافزا للإسراع بزيادة المشاركة، حيث تتجه أغلب الدراسات إلى كيفية التقليل من مخاطر المشاركة والمضاربة.

رابعا : القطاع المصرفي في الدول النامية وكيفية مواجهة تحرير الخدمات المالية

إن التحدي الذي سيواجه البنوك الإسلامية في الدول النامية هو دخول البنوك الأجنبية لأسواقها بما تملكه من قدرات مالية وإدارية وتكنولوجية، وحتى تكون المنافسة عادلة يجب على القطاع المصرفي في الدول النامية تطوير نفسه لكي يستطيع مواجهة هذه الكيانات الكبيرة، وهذا التطور يمكن أن يكون على ثلاث محاور:

[1] حسان محمود عبد الله ، مشاكل المعاملات المالية بين الشرع و العرف ، دار الهادي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2008 ، ص 514

أ- الاندماج بين البنوك[1]: تعد قضية الاندماج بين البنوك من أكثر القضايا الراهنة والمثيرة للاهتمام بالنسبة للقطاع المصرفي، وخاصة في ظل التطورات العالمية من عولمة الاقتصاد وفتح الأسواق أمام المنافسة الخارجية.

- الاستفادة من وفورات الحجم[2]: ويتم ذلك أما عن طريق الاندماج الأفقي بين البنوك من خلال اندماج بنكين أو عن طريق الاندماج الرأسي بين بنكبن

- دمج القدرات الإدارية

- تجميع الموارد المالية والأصول

- الابتكارات المالية

ب - المصارف الشاملة[3]: ما زال القطاع المصرفي في أغلب الدول لا يسمح للبنك بالعمل إلا في المجال المصرح به.

ج- إستراتيجية الجودة الشاملة:[4] تهدف إستراتيجية الجودة الشاملة في البنوك إلى الارتقاء بنوعية خدماتها ومواجهة المنافسة العالمية. ففي الماضي اقتصر مجال الجودة على الصناعة، ولكن مع التطور السريع والمنافسة العالمية كان لابد من ظهور نظام متكامل يهدف إلى ضمان جودة السلع والخدمات معا بما فيها الخدمات المصرفية.

خامسا : البنوك الإسلامية وكيفية مواجهة تحرير الخدمات المالية:

- مقترحات المنظمات المصرفية الإسلامية لإقامة السوق المالي الإسلامي:

---

[1] طارق عبد العالي حماد ، إندماج و خصخصة البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1999

[2] www.wroldbank.org/wbi/mdf2/papers/sunltan Abou-Ali: the Status of Reform of the Banking Sector in the Arab Countries.

[3] طارق عبد العالي حماد ، مرجع سبق ذكره

[4] النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي:"نحو بناء إستراتيجية الجودة الشاملة في المصارف العربية"، العدد الثالث، المجلد الثامن والأربعون، القاهرة، 1995، ص ص 261-265.

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بدراسة كيفية إنشاء سوق مالي إسلامي، يعمل في حالة تأسيسه على ضمان تدوير الفوائض المالية للدول والمؤسسات فيما بين الدول الإسلامية نفسها، سواء على هيئة ودائع وأموال سائلة، أو استثمارات في مشروعات التنمية.

وقد طرحت السلطات المالية الماليزية اقتراحا لإنشاء سوق مالي إسلامي، بحيث يتضمن أيضا تنشيط سوق الودائع ما بين البنوك الإسلامية، وذلك بغرض تدوير الأموال الفائضة من جهة، وإيجاد قنوات استثمارية سائلة للبنوك الإسلامية من جهة أخرى، ويتضمن الاقتراح الماليزي لكيفية إقامة السوق المالي الإسلامي ما يلي: [1]

– تقوم البنوك المركزية وهيئات النقد والبنك الإسلامي للتنمية بتأسيس هيئة لإدارة السيولة وتعين البنك الإسلامي للتنمية كوكيل مفوض لإدارتها.

– في حالة احتياج البنك للأموال يقوم، بالاتصال بالوكيل ليحول له الأموال المطلوبة من حساب الاستثمار، أو يدخل معه في اتفاقية مرابحة أو قرض حسن.

– في حالة وجود أموال سائلة لدى البنك، يتصل بالوكيل ويودع لديه في حساب الاستثمار الأموال، ثم يحصل على ربح في نهاية المدة، أو يدخل معه اتفاقية.

– وضع معايير للأدوات الإسلامية المسموح التعامل بها ، ووضع أنظمة التسوية والمقاصة والإيداع.

– يقترح المشروع إنشاء ثلاث مراكز مالية في كل من، ماليزيا والبحرين ولندن، تتولى تشغيل النظام على مدار الـ 24 ساعة.

– إنشاء سوق مالي إسلامي، يساهم في تحقيق عدة أهداف رئيسية، سواء على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية المشاركة فيه، أو بالنسبة لبرامج التنمية بالدول الإسلامية.

[1] M. Fahim Khan: Financial Modernization in 21st Century and Challenge for Islamic Banks, International Journal of Islamic Financial services, Vol. 1 NO. 3, Oct-Des 1999.

– للمؤسسات المالية الإسلامية، الحق في الاستفادة من الحصول على عمليات تمويلية تتلاءم مع احتياجاتها، كما أن هذا السوق سوف يكون مصدرا من مصادر تمويل مشروعات وبرامج التنموية في الدول الإسلامية.

– وجود مثل هذا السوق يكون دافعا و سببا في التعامل بدرجة أكبر مع الأسواق المالية الإسلامية في المراكز الأخرى مما يحقق المصالح المشتركة للمؤسسات المالية الإسلامية ككل[1].

– تأسيس وكالة التقييم الائتماني الإسلامية العالمية، والتي تم إعداد مشروعها بواسطة البنك الإسلامي للتنمية بجدة .

– تقوم الوكالة بتصنيف المصارف الإسلامية، وتقييم أداءها الائتماني، كما أنها تساهم في إعطاء المصارف الإسلامية تقييما فنيا وفق معايير رئيسية محددة ومقبولة علي المستوى العالمي[2].

الخلاصة:

نجد أن اتفاقية الخدمات المالية تهدف إلى إزالة القيود التي تمنع الأجانب من تقديم الخدمات المالية، وأن تتم معاملتهم بنفس المعاملة التي يلقاها موردي الخدمات المحليين، كما نجد أنه لتنفيذ اتفاقية تحرير

[1] حسن العالي، السوق المالي الإسلامي، مرجع سبقا ذكره، www.islamiq.com

[2] محمد شريف بشير، آفاق التطور في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، www.islamiq.com/

الخدمات المالية لابد من إجراء تعديلات أساسية على النظم والسياسات الاقتصادية بحيث يتم إلغاء القيود على تجارة الخدمات المالية، ويسهل عملية دخول الأسواق لكافة الدول الموقعة على الاتفاقية.

وبعد أن مهدنا للهدف الذي نسعى إليه من خلال عرض لاتفاقية الخدمات المالية وصلنا إلى دراسة لآثار هذه الاتفاقية على القطاع المصرفي عامة وعلى البنوك الإسلامية خاصة، وهو التطوير من خلال ثلاث محاور وهي:

- تكوين كيانات كبيرة من خلال الاندماج.
- التحول من الصرافة التجارية إلى الصرافة الشاملة.
- إتباع إستراتيجية الجودة الشاملة في المصارف.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد عرضنا أن على هذه البنوك لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية أن نعمل على التوسع وفي نفس الوقت المرونة في النشاط المصرفي، وتحديد التطوير المطلوب في الهيكل التنظيمي للبنوك، فمقترحات المنظمات المصرفية الإسلامية لإقامة السوق المالي الإسلامي لضمان الاستفادة من الفوائض المالية من جهة وإيجاد قنوات استثمارية سائلة للبنوك الإسلامية من جهة أخرى.

ولابد في النهاية من التأكيد على ضرورة أن يكون هناك بالنسبة للبنوك الإسلامية كيانا مماثلا للبنك المركزي، يمكن أن تلجأ إليه البنوك الإسلامية عند حاجتها للسيولة، وبالتالي ستنخفض الأهمية للاحتفاظ بنسبة كبيرة من الودائع في صورة سائلة لمواجهة طلبات الاسترداد من المودعين، وتستطيع البنوك أن تستخدم هذا الجزء في عمليات الاستثمار المختلفة.

المراجع

- رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2007
- بهاجيراث لال داس تعريب : أحمد يوسف الشحات ، مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2006

- نبيل حشاد ، الجات و منظمة التجارة العالمية – أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي – النسر الذهبي للطباعة ، 1996
- نعوش صباح (تصفحت في 27 ديسمبر 2004) موقع انترنيت: مؤتمر الدوحة.. الأهداف والنتائج [على الخط] العنوان: URL : http:// www.aljazeera.net
- إبراهيم العيسوي ، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، 2001
- جولة جديدة للمفاوضات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - تقرير أعده وفد الإمارات عن نتائج مؤتمر الدوحة - مجلة اقتصاد أبو ظبي - المؤسسة الوطنية للتغليف والطباعة - العدد 355 - جانفي 2002.
- حسن العالي:"البنوك الإسلامية وتحديات التحرير المالي، 13 ذو الحجة /1421 " /www.islamq.com-
- حسان محمود عبد الله ، مشاكل المعاملات المالية بين الشرع و العرف ، دار الهادي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2008
- طارق عبد العالي حماد ، إندماج و خصخصة البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1999
- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي:"نحو بناء إستراتيجية الجودة الشاملة في المصارف العربية"، العدد الثالث، المجلد الثامن والأربعون، القاهرة، 1995.
- حسن العالي، السوق المالي الإسلامي www.islamiq.com
- محمد شريف بشير، آفاق التطور في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، /www.islamiq.com

- www.wto.org/ Press Relases/Press/86 15 December 1997.

The Successful Conclusion of the WTO Financial Services Negotiations.

- www.wroldbank.org/wbi/mdf2/papers/sunltan Abou-Ali: the Status of Reform of the Banking Sector in the Arab Countries.

- M. Fahim Khan: Financial Modernization in 21st Century and Challenge for Islamic Banks, International Journal of Islamic Financial services, Vol. 1 NO. 3, Oct-Des 1999.